

كامل الجادري

١٨٩٧ - ١٩٦٨

كامل الجادرجي هو شخصية عراقية مرموقة وصاحب مدرسة مميزة في الفكر السياسي. كان واحداً من مجموعة زعماء شكلوا منارة العراق في تراثه السياسي الديمقراطي الممتد من عشرينات إلى ستينات القرن الماضي.

وُلد كامل الجادرجي في بغداد في عام ١٨٩٧ من أسرة عراقية يرجع تاريخها إلى أكثر من ٣٠٠ عام. وكان والد كامل الجادرجي رفعة من الشخصيات البارزة في العهد العثماني. وكان قد تولى منصب أمين العاصمة بغداد عدة مرات. وقد استعاد رفعة الحفيد بعض مجد الجد في أمانة العاصمة في الستينات من القرن الماضي قبل أن يذهب إلى السجن في عهد نظام صدام حسين الاستبدادي. ورفعة هذا ابن كامل هو من كبار المهندسين المعماريين ومن المثقفين العراقيين البارزين في شتى ميادين المعرفة.

أكمل كامل الجادرجي دراسته الثانوية في عام ١٩١٣. وبقي طيلة فترة الحرب العالمية الأولى في بغداد حيث أمضى فترة من الزمن في الخدمة العسكرية في الجيش العثماني. وكان في عهد الاحتلال الإنكليزي في مقدمة الشباب العاملين ضد الإنكليز. وحين انفجرت ثورة عام ١٩٢٠ اشترك فيها مع والده فنفاهما الإنكليز مع بقية أفراد الأسرة إلى الاستانة. وفي عام ١٩٢١ التحق بكلية الطب. إلا أنه قطع دراسته وعاد مع الأسرة إلى بغداد في أواخر ذلك العام. وانتسب إلى كلية الحقوق في بغداد. وأثناء دراسته في كلية الحقوق عُيِّن سكرتيراً لمتصرف بغداد. كما عُيِّن في عام ١٩٢٦ معاوناً لوزير المالية للشؤون الخاصة بالبرلمان. وفي عام ١٩٢٧ انتخب نائباً في البرلمان. وانتسب في عام ١٩٣٠ إلى حزب "الإخاء الوطني" الذي كان يرأسه ياسين الهاشمي، أحد الشخصيات البارزة في تاريخ العراق الحديث. وانتخب كامل عضواً في اللجنة المركزية لذلك الحزب. وتولى إدارة صحافته. لكنه ترك ذلك الحزب بعد ثلاثة أعوام من ممارسة دوره الأساسي فيه. وانضم إلى مؤسسة وطنية تحمل اسم "جماعة الأهالي" التي كانت

قد بدأت تصدر جريدة "الأهالي" في مطلع الثلاثينات. ثم انضم بعد ذلك مع "جماعة الأهالي" إلى تشكيلات سرية مع عدد من زعماء العراق الوطنيين، في مقدمتهم جعفر أبو التمن أحد زعماء ثورة العشرين وحكمت سليمان أحد الشخصيات السياسية المرموقة في تلك الحقبة. وساهم الجادرجي مع "جماعة الأهالي" في تأسيس "جمعية الإصلاح الشعبي" التي اتخذت شكل حزب سياسي. لكن الجادرجي سرعان ما استقال من الحزب مع جعفر أبو التمن ووزيرين آخرين من الحكومة التي كانت قد تشكلت في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده بكر صدقي في عام ١٩٣٦. الأمر الذي مهد لسقوط الحكومة. واضطر الجادرجي بعد ذلك إلى مغادرة العراق حيث قضى فترة من الزمن خارجه.

في أيلول من عام ١٩٤٢ أصدر عدد من الديمقراطيين جريدة "صوت الأهالي" كصيغة جديدة لجريدة "الأهالي" الأولى. فدخلت الجريدة تحت إشراف الجادرجي في عهد جديد من الكفاح الديمقراطي في فترة الحرب العالمية الثانية. ومهدت تلك الفترة لتأسيس "الحزب الوطني الديمقراطي" الذي تزعمه الجادرجي على امتداد حياته. ومع أن بعض أعضاء "جماعة الأهالي" القديمة تركوا جريدة "صوت الأهالي" وذهبوا في اتجاه آخر، فإن آخرين منهم ظلوا مع كامل الجادرجي أميين لتراثها. وكان في مقدمة هؤلاء رفيق عمر كامل الجادرجي في العمل الوطني الديمقراطي وفي قيادة الحزب المشار إليه محمد حديد الذي تولى منصب نائب رئيس الحزب. وكان من أبرز نشاط الجادرجي في ذلك الحين سعيه لتكوين جمعية الصحفيين التي تولى رئاستها بعد تكوينها. وظل في رئاستها حتى عام ١٩٥٠.

خاض الجادرجي غمار المعارضة السياسية بالسجال والنقد ضد رموز العهد الملكي الذين أغرقوا البلاد بالفساد وعبثوا بالدستور. وبعد تكوين "الحزب الوطني الديمقراطي" بأشهر قليلة حكم على الجادرجي بالسجن، ثم جرى نقض الحكم. واستمر الجادرجي في خطه السياسي المشار إليه من دون تراجع ومن دون مساومة. وقدم للمحاكمة مرة أخرى في عام ١٩٤٧. ولعب مع أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي

دوراً بارزاً في "وثبة" عام ١٩٤٨. وهي الانتفاضة الشعبية التي قامت لإسقاط "معاهدة بورتسماوث" التي وقعها رئيس الحكومة صالح جبر. وأدت تلك الانتفاضة إلى إسقاط الحكومة وإسقاط المعاهدة وحلّ البرلمان الذي كان قد وافق عليها. وفي النصف الثاني من ذلك العام بالذات، بعد الانتكاسة التي منيت بها الانتفاضة، لوحق أعضاء الحزب، وسجن العديد منهم، مما اضطر قيادة الحزب إلى تجميد عمل الحزب في المؤتمر العام المنعقد في أواخر العام ذاته. وجاء ذلك في بيان أصدره الجادرجي دعا فيه إلى الثورة ضد العهد الملكي.

في عام ١٩٤٩ قدم الجادرجي إلى المحاكمة، وحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ. وأغلقت جريدة "الأهالي" الناطقة باسم الحزب. لكن الجادرجي أعاد إصدارها باسم "صدى الأهالي" متمسكاً بالخط السابق ذاته. وفي عام ١٩٥٠ أستعاد الحزب نشاطه من جديد. وعمل الجادرجي على توسيع نشاطه. فاتصل بفريق من نواب البرلمان ممن كانوا يعارضون الحكم لتكوين كتلة من أولئك النواب زاد عدد أعضائها على خمسة وثلاثين نائباً. وأعلنوا استقالة جماعية من المجلس النيابي. وشنوا حملة سياسية ضد العهد. وفي عام ١٩٥١ أصدر الجادرجي أول بيان يدعو فيه إلى "الحياد" في البلدان العربية. كما عمل على تكوين جبهة سياسية باسم الجبهة الشعبية شارك في تأسيسها عدد كبير من أولئك النواب المستقلين. وتمّ وضع ميثاق مشترك بين الحزب الوطني الديمقراطي وتلك الجبهة استمر العمل بموجبه حتى عام ١٩٥٢. وقد شهد ذلك العام نشاطاً سياسياً كبيراً بعد عقد اتفاقية النفط بين الحكومة العراقية وشركة النفط البريطانية التي عملت جريدة "صدى الأهالي" ثم جريدة "الأهالي" على معارضتها بشدة. وبلغ النشاط قمته في شهر تشرين الأول من ذلك العام بتقديم مذكرات سياسية شاركت فيها الهيئات السياسية كلها. وكان لكامل الجادرجي وقادة الحزب الوطني الديمقراطي دور رئيس في تلك الحملة.

في أعقاب تلك الحركة انفجر السخط الشعبي بانتفاضة ٢٢ تشرين الثاني من ذلك العام. وشهدت البلاد مظاهرات كانت تهدف بسقوط العهد الملكي. كما أعلن المتظاهرون تكوين حكومة ظلّ وطنية برئاسة كامل الجادرجي. فأعلنت الحكومة على الفور الأحكام العرفية. وتولّى رئيس أركان الجيش رئاسة الوزارة وانتشر الجيش في الشوارع. واعتقل الجادرجي مع عدد من أعضاء حزبه. وقضى فترة من الزمن في معتقل "أبو غريب" العسكري. وكان من بين آخر من أطلق سراحهم. وكان الحزب الوطني الديمقراطي قد أٌقفل بأمر عسكري وعطلت جريدة "الأهالي". وفي عام ١٩٥٣ ألغيت الإدارة العرفية وألغي قرار إقفال الحزب. فعاد الحزب إلى نشاطه. ثم توسع ذلك النشاط واتسع تعاون الحزب مع حزب الاستقلال. وكان ذلك التعاون قد بدأ في عام ١٩٥٢. وعندما أجريت انتخابات عام ١٩٥٤ عمل الجادرجي مع قيادة الحزب على تكوين الجبهة الوطنية من الحزب الديمقراطي وحزب الاستقلال وعدد من السياسيين المستقلين من التيارات السياسية والنقابية. ورشحت الجبهة عدداً كبيراً من أعضائها في الانتخابات التي جرت في ذلك العام جوبهوا بمقاومة عنيفة من قبل السلطة. وزورت الانتخابات في معظم المناطق. ومع ذلك وصل عشرة من مرشحي الجبهة إلى المجلس، كان في مقدمتهم كامل الجادرجي. في ذلك الوقت تقدّم الجادرجي بطلب بإعادة تأسيس الحزب بموجب المرسوم الجديد فرفض الطلب. وفي عام ١٩٥٥ تقدم عدد من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي ومن أعضاء حزب الاستقلال بطلب تأسيس حزب جديد باسم "حزب المؤتمر الوطني". ومع أن الطلب رفض فقد ظلّ الجادرجي يعمل باسم الهيئة المؤسسة ويوقع المذكرات والبيانات مع مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال. وفي عام ١٩٥٦ سافر الجادرجي إلى القاهرة ضمن أعضاء المكتب الذي انتخبه المؤتمر. وخلال وجوده في القاهرة وقع العدوان الثلاثي على مصر. فأرسل الجادرجي برقيته المعروفة إلى المسؤولين العراقيين احتجاجاً على تعاون حكومة نوري السعيد مع بريطانيا وشركات النفط في تأييد العدوان. فاتخذ نوري السعيد البرقية المذكورة ذريعة لإحالة الجادرجي إلى المجلس العرفي بعد عودته إلى العراق. فحكم عليه بالسجن ثلاثة

أعوام. وظلّ وهو في السجن يتصل بالسياسيين من مختلف الأحزاب. فتكونت في غيابه ولكن بالتشاور معه "جبهة الاتحاد الوطني" التي مهدت سياسياً لثورة الرابع عشر من تموز التي قامت في عام ١٩٥٨ وأنهت الحكم الملكي وأعلنت قيام الجمهورية. والجدير بالذكر أنه كان للحزب الشيوعي العراقي صاحب النفوذ الواسع بين الجماهير وصاحب العلاقات القوية بالمؤسسة العسكرية دور أساس في انتصار تلك الثورة التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم. وكان قد أطلق سراح الجادرجي قبل ثورة تموز بأيام قليلة. وبعد نجاح الثورة وإقامة الحكم الوطني والنظام الجمهوري كان همّ الجادرجي الدعوة لتحقيق أهم أهداف الثورة وهو حكم الشعب بالوسائل الديمقراطية وعلى قاعدتها. وظلّ ذلك الموقف المظهر الأساسي لنشاطه السياسي.

أصيب الجادرجي بنوبة قلبية حادة في أواخر عام ١٩٥٨. ثم عاودته النوبة في أوائل عام ١٩٥٩، فسافر إلى الاتحاد السوفياتي حيث قضى فترة من الوقت في أحد المصحات. وانتقل بعد ذلك إلى عدد من الدول الأوروبية. وبعد عودته إلى العراق في خريف عام ١٩٥٩ أبلغ قيادة الحزب الوطني الديمقراطي معارضته للطريقة التي جمد فيها الحزب نشاطه في ذلك العام الذي كان قد غادر العراق فيه للعلاج. وحاول اعتزال العمل السياسي. إلا أنه عاد إلى مزاولة النشاط بعد إعادة تكوين الحزب في أوائل عام ١٩٦٠. وقد تميزت الفترة بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ بنشاطه الحزبي الدائب. لكن الوضع الذي كان قد بدأ يسود في تلك الفترة بانفراد عبد الكريم قاسم بالحكم، ألجأ الجادرجي إلى الاستقالة من رئاسة الحزب، والسفر إلى خارج العراق لحاجته إلى العلاج. إلا أن الحزب تمسك برئيسه وأعيد انتخابه لرئاسة الحزب ضد رغبته. غير أن إصراره على الانسحاب بعد عودته إلى العراق في خريف ذلك العام أجبر قيادة الحزب على قبول تجميد نشاطه في ذلك الحين. ومع أن الجادرجي اعتبر نفسه معتزلاً بالعمل الحزبي إلا أنه استمرّ في ممارسة السياسة في صيغ أخرى. وعندما أتيح إصدار جريدة "المواطن" في عام ١٩٦٢ عاد الجادرجي إلى الإشراف الفعلي على الجريدة المذكورة باعتبارها خليفة لجريدة "الأهالي".

وكان يكتب المقال الافتتاحي. وكان من أبرز ما تميزت به مواقفه السياسية في تلك الفترة دعوته إلى تجميع القوى الوطنية من مختلف الاتجاهات في جبهة واحدة لإصلاح الوضع السياسي في ظلّ سيادة الحكم الفردي.

بعد الانقلاب الدموي الذي قاده البعثيون استمر الجادرجي في عمله السياسي. وكان أبرز وجوه ذلك العمل المذكورة التي قدمها في ١٢ آذار من عام ١٩٦٣ حول الوحدة الاتحادية بديلاً من الوحدة الاندماجية التي كانت قد فشلت في التجربة المصرية . السورية. وتابع الجادرجي إبداء رأيه في الأحداث السياسية بشكل مستمر. وكان من أبرز ما قام به في عام ١٩٦٦ إدلاؤه بتصريحات جريئة أثارت ضجة في الأوساط السياسية. وهي التصريحات التي نشرتها له في صيف ذلك العام جريدة "التآخي" الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة الملا مصطفى البرازاني رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني. وكان من أواخر نشاطات الجادرجي السياسية البيان الذي وقعه مع نائبه محمد حديد وهديب الحاج حمود أحد قادة الحزب الوطني الديمقراطي. وصدر ذلك البيان في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ يحدّد فيه الجادرجي مع رفاقه موقفهم النقدي من الحرب ومن الهزيمة التي نتجت عنها.

توفي الجادرجي في شهر شباط من عام ١٩٦٨ إثر نوبة قلبية سريعة لم يستطع معها إسعاف نفسه كما كان يفعل طيلة السنوات السابقة عندما كانت تعتريه النوبات القلبية المفاجئة، ولا نجح الأطباء في إسعافه في الوقت الضروري.

تلك هي نبذة سريعة من سيرة هذه الشخصية العراقية المرموقة. وأود هنا، وأنا أستحضر سيرة الجادرجي أن أتذكّر أنني عرفته من خلال أحد أبنائه باسل الذي كان رفيقي في الاعداية المركزية مع شلة من الأصدقاء.

غير أنني أود أن أشير في الآن ذاته إلى أنني عملت في ذلك العام ولفترة وجيزة مصححاً في جريدة "الأهالي" تحت إشراف أحد قادة الحزب الذي تكوّنت لي معه صداقة. إلا أن ما هو أهم من ذلك هو أنني التقيت بكامل الجادرجي في عام ١٩٥٤ في بغداد عندما زرت العراق مكلفاً من اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي الذي كنت عضواً في قيادته لإجراء اتصالات مع المنظمات الشبابية في العراق وفي عدد من البلدان العربية الأخرى. وقد استقبلني الجادرجي بحرارة وأخبرته بالمهمة التي كنت مكلفاً بها. فقال لي وهو يرسم على ورقة دوائر متعددة أن أنظر إلى تلك الدوائر. فسألته "ماذا تريد أن تعلمني؟" فقال لي ضاحكاً "إنك تنتمي إلى واحدة من هذه الدوائر التي تشكّل واحدة من الدوائر التي يشرف عليها الاتحاد السوفياتي". ثم تابعا النقاش وكانت الجلسة ممتعة بالنسبة إليّ لأنها عزّفتني عن قرب إلى شخصية هذا القائد السياسي العراقي المرموق.